

أكد أن على رأس أولوياته تعديل قوانين حماية المال العام ومكافحة الفساد

يوسف الفضالة للوسط: أداء المجلس السابق غير مرضي والصراعات الجانبية ضيّعت الأولويات

حوار: رياض عواد

الوسط التقت النائب ومرشح الدائرة الثالثة يوسف صالح الفضالة والذي فتح قلبه وتحدث عن أداء مجلس 2016 بإيجابياته وسلبياته ما له وما عليه، كما تحدث أيضا عن رؤيته للمجلس القادم وكذلك عن أولوياته وطموحه وعن أدائه ومواقفه من القضايا الشعبية، ومن القوانين التي تم إنجازها ومن القوانين التي لم يتم إنجازها كما تحدث عن مواقفه من الاستجابات التي وصلت الي 32 استجابة خلال فترة المجلس وكذلك تحدث عن رؤيته في كيفية معالجة قضايا الفساد التي ظهرت في الآونة الاخيرة، وجاء اللقاء على النحو التالي:

البرامج الانتخابية غير قابلة للتطبيق فالمشروع لم يلزم المجلس أو النائب بوضعها بل ألزم الحكومة بتقديم برنامج عمل لعرضه واعتماده

يوسف الفضالة متحدثاً



تم تخفيض المبلغ من 3 مليار الى 500 مليون لجرّد إزالة بند يتيح مساعدة الشركات الكبرى، فهنا اتضح نية الحكومة لتعريب هذا القانون تحت ذريعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن بالمقابل هو طريق ل تنقيح بعض الأفراد والشركات الكبرى للاستفادة من حصة الأسد من هذا القانون. نحن لسنا ضد دعم الاقتصاد والقطاع الخاص ولكن هناك استحقاقات على الدولة وأيضا أصبح لزاما عليها أن تكون أكثر حصافة بالتعامل مع الميزانية خصوصا بسبب ما نعاني منه حاليا من عجزات مالية ضخمة بسبب زيادة المصروفات وتقلص إيرادات الدولة.

ناتي لجائحة كورونا التي اجتاحت العالم وواجهتها حكومة الكويت بإجراءات مختلفة وعلى أصعدة شتى، كيف تقبم هذه الإجراءات على الصعيد الصحي والاقتصادي والتعليمي؟ وهل نجحت الحكومة في مواجهتها؟

من الصعب تقييم تعامل الحكومة مع أزمة كورونا ككيان واحد هناك جهات نجحت نسبيا وهناك جهات فشلت. على سبيل المثال تعامل وزارة التربية مع أزمة كورونا حيث كان لي موقف واضح معه في الاستجواب بالتوقيع على ورقة طرح الثقة فقد كان التعامل كارثيا وما زلنا نعاني من تبعاته ومن سوء القرارات بالوزارة فالطبية وأولياء الأمور يعانون كل يوم من هذه القرارات. بالمقابل ترى نماذج مشرفة من العاملين بالقطاع الحكومي من رجال داخلية وأطباء والعاملين بالقطاعات الحيوية بالدولة من تسيير وتسهيل والتعامل مع هذه الجائحة بشكل استثنائي فاق بمراحل أداء الحكومة المتخبط.

طرح الثقة في وزير التربية لإخفاقه في عملية التعليم، فلماذا لم تستجوب وزير الصحة طالما أن الحكومة لم تنجح في مواجهة الأزمة الصحية كما ينبغي وفق حديثكم؟

كما اشترت بالسؤال السابق من الصعب تقييم الحكومة في ظل أزمة كورونا ككتلة واحدة فالأداء يتباين من وزارة الى أخرى، وزارة الصحة بإدارتها لأزمة كورونا لها ما لها وعليها ما عليها وكان لي عدت مواقف بينت فيها مواطن الخلل والقصور بالوزارة، ولكن لا يخفي أن هناك كان بالوزارة كوادر وأطباء الحقيقة تفخر بهم وتفخر بما قدموه من عمل وإخلاص وتفاني، وضعا أنفسهم بالصصفوف الامامية مخاطرهم بارواجهم وأيضا أرواح القريبين منهم، فقط لأجل خدمة هذا الوطن بهذه الجائحة.

كيف ترى الانتخابات الحالية في ظل أزمة كورونا وعدم وجود مقرات أو ندوات للمرشحين؟

هذه الانتخابات مختلفة تماما لظروف كورونا بسبب ظروف التباعد الاجتماعي والجائحة، فالأولوية للاشتراطات الصحية والتباعد الاجتماعي، للأسف نخرم من التواصل مع الناخبين والتماس مهمهم بشكل مباشر والاستماع الى مطالبهم، ولكن وجود وسائل الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي، قد هون الأمور جزئيا.

من الآن يكتر الحديث عن أن المجلس القادم لن يستمر طويلا، بسبب عدم سلامة الإجراءات الدستورية في مراسم الغض والإفتاح وغيرها من الإجراءات، فهل أنت مطمئن سلامة الإجراءات؟

هذا الحديث نسمعه ويتكرر في كل انتخابات، ولذلك شخصيا قدمت اقتراحا بتنظيم عملية الطعون الانتخابية ووضعها تحت إطار الانتخابات الرئاسية حتى يتم البت في جميع الطعون قبل يوم التصويت وهذا الشيء يحد ويساهم في تنظيم العملية الديمقراطية حتى لا تقع في دوامة وإشكاليه حل المجلس بعد كل انتخابات. فننظم العملية الانتخابية يساهم بشكل كبير بالدفع ويتطوير النظام الانتخابي كما في الأنظمة الديمقراطية المتطورة.

النائب يوسف الفضالة هل لازل هناك العديد من الطموحات التي لم تستطع تحقيقها في المجلس السابق؟ وتتمنى العمل على تحقيقها في المجلس القادم؟
بالتأكيد هناك رؤي تحققت ولله الحمد وهناك رؤي حريص أن تكون موجودة على أرض الواقع منها قضية التوظيف وحقوق موظفي القطاع الخاص وكذلك بعض التشريعات الخاصة بالمرأة والمواطنين والقضايا العامة التي تهتم الوطن والمواطنيين وعلى رأس الأولويات تفعيل وتعديل قوانين الرقابة وحماية المال العام وبالطبع مكافحة الفساد فاصحنا نسمع كل يوم عن تهم وسرقات وإختلاسات و دورنا بالمجلس ليس فقط كشف تلك القضايا، بل تجنّب وقوعها من البداية.

مفتوحة وأصبح الإبداع والتطوير غير مرتبط بجنس معين. فالشعب الكويتي من بداية تأسيس الكويت كان للمرأة دور محوري فيه، لا ننسى أن الأجداد كانوا يذهبون للسفر والغوص وتاريخ خلفهم. زواجهميتحملون مسؤولياتهم وكانوا يقومون بها على أكمل وجه، فمن المعيب أن نخس المرأة أبسط حقوقها التي كفل لها الدستور.

تابع تعديل قانون اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يتعلق بالمادة 16 بشأن إسقاط العضوية، لماذا لم يتم إقراره. رفضت القانون في المداولة الثانية وأنت صاحب الاقتراح! هناك اتهامات بأن القانون يجعل مجلس الأمة يتنازل عن صلاحياته بإسقاط عضوية النائب دون التصويت؟ هل يؤثر رفض القانون على المجلس القادم؟

نعم بعد شطب المادة (16) في اللائحة الداخلية بسبب حكم المحكمة الدستورية تقدمت باقتراح لسد الفراغ الموجود باللائحة وغير صحيح يأتي رفضت التعديل فانا وافقت على مقترحي ورفضت البقية، الآن ما زالت المادة (16) غير موجودة وعلى المجلس القادم سدها.

تعديل قانون الانتخابات فيما يتعلق بالصوتين بدلا من الصوت الواحد، وافقت على فتح باب ما يستجد من أعمال، لكن هل لو تمت مناقشة الطلب النيابي يعرض القانون والتصويت عليه في الجلسة الأخير، هل كنت ستوافق عليه؟ ولماذا؟

النظام الانتخابي الحالي يجب ألا يستمر، أمانة لم يكن تعديل النظام الانتخابي من الأمور التي كنت مسلط الضوء عليها فترة الانتخابات المجلس السابق، ولم اعطي وعود انتخابيه أو التزامات للناخبين في تلك الفترة، ولكن بعد دخولي المجلس تقدمت قبل سنة من الآن تقريبا بطلب استجواب مناقشة تعديل النظام الانتخابي، ليس لغرض إبراء الذمة ولكن استشعارا للمسؤولية، للأسف الذي رأيناه باخر جلسة هو أقرب ما يكون إبراء للذمة أمام الناخبين من تسابق على محاولة تعديل النظام بالوقت الضائع، فهناك ضياع للأولويات في الأربعة السنين السابقة وانشغال بأمور أغلبها ثانوية لا ترفي لطموح المواطنين.

من الغريب أنك وقعت على طلبين بطرح الثقة في وزير الإعلام والشباب محمد الجبري ووزيرة الشؤون غير أسيري ووافق على طلب طرح الثقة في وزير التربية سعود الحربي ولكنك لم تقدم أي استجواب ولم تطرح نفسه لم العديد من الوزراء.. وفي الوقت نفسه لم توافق على إحالة استجوابي رئيس الوزراء إلى اللجنة التشريعية؟ هل تعتبر ذلك تناقضاً في ما جاء في أن انسجاماً أم أداء غالبية الوزراء كان جيدا؟

بالعكس هذا انسجام طبيعي مع موافقي، انا لا أملك أي مواقف مسبقة من أي استجواب والموقف يتخذ بعد سماع محاور الاستجواب والردود عليها، وهذا لا يترس للممارسة البرلمانية السليمة، فنحن أمام مسؤوليه و أمانته تجاه الشعب الكويتي و علينا تأنيثها بالوجه الصحيح، بالنهاية الاستجابات يجب أن تبعد عن الشخصية او التنسيب فهي أمور فنية أو تجاوزات و علينا النظر لها من هذه الزاوية فقط، أم بخصوص تقديم المشاورات فالموضوع ليس مرتبط بكثرة الاستجابات أو من عدمها، بل أسلوب المرأة أبسط حقها، بالوقت الحاضر أصبحنا نرى المرأة بالسلك القضائي وبالطبع أصبحت عضو بالحكومة والمجلس، كما نراها متواجدة في أرفع المناصب بالدولة. اتطلع حاليا لإقرار تشريعات إضافية تعطي مزيد من الحرية والحقوق للمرأة، فنحن في زمن أصبحت مجالات العمل

التجارب السابقة يبقي المعيار الأساسي هو جعل العضو نفسه بعض النظر عن عمره وستة.

32 استجابياً في الفصل التشريعي السابق، هل هذا العدد من الاستجابات كان مستحقاً، وهل تظن فعلا أن الجانب الرقابي طغى على التشريعي، في ظل أن القوانين العامة التي تم إقرارها 69 قانوناً عاما بخلاف قوانين الاتفاقيات والميزانيات والحسابات الختامية.

استحقاق الاستجواب يبقي تقديرة لدى النائب الذي يقدر هذه المسألة من عدمها، ولكن تبقى هذه الاداة هي آخر العلاج الذي يستخدمه النائب في حال عدم صلاح الخلل. قائلت من أجل إقرار «ولاية المرأة الصحية» وقد تم إقراره فلماذا كنت متمسكاً بهذا القانون؟

اللائحة هذا استحقاق متاخر للمرأة وأسغرب أنه لم يكن من أولويات نواب هذا المجلس أو المجالس السابقة، فهو حق من المعيب أصلا النقاش به بهذا الوقت، هو نتاج لسنوات سابقة من عدم المتابعة الذي كان يسلب المرأة أبسط حقوقها، بالوقت الحاضر أصبحنا نرى المرأة بالسلك القضائي وبالطبع أصبحت عضو بالحكومة والمجلس، كما نراها متواجدة في أرفع المناصب بالدولة.

اتطلع حاليا لإقرار تشريعات إضافية تعطي مزيد من الحرية والحقوق للمرأة، فنحن في زمن أصبحت مجالات العمل

نستسلم وإن ساءت الظروف، مهما كانت التجربة سيئة علينا أن لا نتحرك بل نستمر في محاولة الإصلاح وتعديل النظام وإن كانت الخطوات بطيئة.

كيف تقبم تجربتك الشخصية كنائب؟ وهل نجحت مفرداً؟ أم أنك كنت تقبل أن تمارس العمل البرلماني تحت إطار حزبي أو تيار معين؟

بالتأكيد العمل الفردي بالبرلمان هو أصعب بكثير من العمل الجماعي وهذا ما فرضه علينا نظامنا الحالي، ولكن لا يجب أن نرمي أي إخفاقات أو ممارسات سلبية على العمل الفردي، فعلى الرغم من هذه الظروف استطعت على المستوى الشخصي تحقيق بعض الأمور التي اعتقد أنها ساهمت ولو بشكل بسيط بإيجابيه تعود على أبناء الوطن، من الجانب التشريعي هناك 15 قانون ساهمت بتشريتها وإقرارها بالمجلس، أما الجانب الرقابي فقد حققت نقاط جيدة في التصدي لعدة ملفات بوزارة الصحة ووزارة النفط والكهرباء.

كان يطلق على مجلس 2016 مجلس الشباب.. فكيف تقبم تجربة النواب الشباب؟ وهل نجحوا في حمل هموم المواطن وحل مشاكله أم أن الخبرة البرلمانية كانت أوفر حظاً؟

منذ الانتخابات الماضية كنت أرفض هذه التسمية فمعيار العمر ليس هو الفيصل في الاختيار ولا يجب أن نعتمد هذا المقياس بحكم

لمارسه برلمانيه ترضي طموحات المواطنين، ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن التفاؤل مرتبط بجديه الحكومة وطريقه تعاطيها مع المشهد من خلال جديتها في مواجهة الأمور العالقة، لا يخفى على الجميع أننا نواجه حاليا مشكلات اقتصادية وعجز كبير بالميزانية على الحكومة أن تكون أكثر جدية بمواجهتها، أضاف إل ذلك مشاكل التوظيف والتعليم والبيرو وراقية الحكومية.

وما يؤيك لمعالجة قضايا الفساد التي ظهرت في الآونة الاخيرة؟

للأسف أغلب قضايا الفساد تكشف من قبل جهات أو أطراف خارج منظومة الدولة، ففضيه كفضية الصندوق المالبين نرى أن الكشف عنها تم خارجيا، مما وضعنا في حرج دولي بسبب عدم قدرة أجهزةتنا الرقابية على التصدي وكشف القضية، بل الأدهى والأمر هو تستر بعض الجهات الداخلية على هذه القضية وذلك بعد انكشاف التسجيلات والتحقيقات في هذا الأمر.

في رأيكم ما نسبة التغيير في المجلس القادم؟

لا يخفى على الجميع أن هذه الانتخابات تختلف عن كل انتخابات بسبب جائحة كورونا فالتواصل مع الناخبين والتماس الصحة، وبالطبع هذا سينعكس على نتائج الانتخابات بشكل أو بآخر فنسبة الحضور يوم التصويت سيكون لها تأثير بالطبع بالإضافة الى تجاوب الناس مع القضايا المطروحة وردة فعلها لطروحات المرشحين، بالنهاية التكهون بنسبة التغيير لن يكون سهلا، ولكن بكل الأحوال نتمنى أن يصل الأفضل للمجلس، لتغيير الواقع الي واقع أفضل للوطن..

هل مجلس 2016 أرضى طموحك وطموح الشعب الكويتي؟

بالتأكيد أداء المجلس غير مرضي وهناك دائما صراعات جانبية وضياح أو لويات وكانت لي مواقف واضحة داخل قبة عبدالله السالم عندما أكدت أنني أشعر في كثير من الأحيان بالغصة والألم لما وصلت له التجربة البرلمانية الحالية وأن الشعب الكويتي ينتظر منا المزيد لتقديمه ولنتفقت لأولوياته، و لكن بالمقابل يجب يجب أن لا

في البداية سألنا عن برنامجه الانتخابي حيث أجاب قائلا: لا املك برنامج انتخابي، ولكن صريحين العمل البرلماني بالنظام الحالي هو عمل فردي، البرامج الانتخابية القابلة للتطبيق توضع وتنفذ بالبرلمانات الحزبية وهذا غير مطروح حاليا بالكويت، لذلك المشروع لم يلزم المجلس ككل أو العضو كفرد بوضع برنامج بل على النقيض الزم الحكومة بتقديم برنامج عمل (حسب المادة 98) لعرضه واعتماده بالمجلس وللأسف يتم تقديمه دائما بشكل صوري كما في مجلس 2016، ولا يلتزم فيه حتى الحكومة فلو ترجع ل 16 وزير للبرنامج الحكومي ستجد 16 إجابة مختلفة، فالارتجال بالحكومات المتعاقبة هو سيد الموقف واعطيك مثالا بسيطا، أغلب الحكومات بالعالم وضعت الحلول والخطوات للخروج اقتصاديا من أزمة كورونا، وبالكويت ما زلنا لا نملك حتى رؤية لوضع خطة للخروج من الأزمة القادمة (ولن تجد أي خطة في برنامج للحكومة القادمة لمعالجة اثار أزمة كورونا)

قوانين كنت تتمنى أن تنجز خلال الدورة السابقة ولم يتسنى للمجلس إنجازها؟

اللائحة هناك قوانين عدة كنت أتمنى أن تنجز خلال فترة المجلس السابق ولكن للأسف لضياح الأولويات بالمجلس والانشغال بالأمور الثانوية، وضعت القوانين والتشريعات المهمة في الأدرج. فنرى هذا التخطيط واضح في تسابق النواب بإختر جلسة لتقديم قانون تعديل نظام الانتخابات وهي من أولوياتهم في الانتخابات السابقة، فهذا القانون من القوانين التي كنت أتمنى أن تقر وبالفعل سعبت شخصيا بذلك ووقدمت طلب استعجال من قبل أكثر من سنة بالمجلس ولكن للأسف لم يلقى أي تجاوب في وقته من قبل الزملاء لضياح أو لوياتهم في تلك الفترة. أيضا هناك ربط القيود الانتخابية بالبطاقة المدنية والذي تقدمت به والذي سوف يحد من تزوير إرادة الأمة من خلال الحد من عملية نقل الأصوات بين الدوائر لتركس ممارسة برلمانيه سليمة.

ما توقعاتك للمجلس القادم؟ هل ترى أن حظوظه أوفر من المجلس السابق؟

لا نملك الا التفاؤل والسعي حتى نصل